

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الثانية 2020 - الدورة البرلمانية العادية (2019-2020) - العدد: 9

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 22 جمادى الثانية 1441
الموافق 16 فيفري 2020

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 22 رجب 1441
الموافق 17 مارس 2020

فهرس

■ محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة..... ص 03

• تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية حول مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛

• رد السيد الوزير الأول.

(2) ملحق ص 20

• أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة
المنعقدة يوم الأحد 22 جمادى الثانية 1441
الموافق 16 فيفري 2020

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة: السيد الوزير الأول والطاخم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الرابعة
والدقيقة الخامسة مساء

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على
رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

مرة أخرى نرحب بالسيد الوزير الأول المحترم، كما
أرحب بالأخوات والإخوة، أعضاء الحكومة وأرحب أيضا
بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة ونرحب أيضا
بالأخوات والإخوة الصحفيين.

جدول أعمالنا هذا المساء هو سماع تدخلات رؤساء
المجموعات البرلمانية الثلاث حول مخطط عمل الحكومة.
النقطة الثانية هو رد السيد الوزير الأول، والنقطة الثالثة
هي قراءة اللائحة التي أعدناها بهذه المناسبة، طبقا
للدستور.

مباشرة الآن أحيل الكلمة إلى السيد علي جرباع، رئيس
المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي،
فليتفضل.

السيد علي جرباع (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب
التجمع الوطني الديمقراطي):

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،
معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام الهادف،

السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إن الجزائر التي كانت بالأمس منارة ثورية وقبلية الأحرار
في العالم، تستحق وضعاً أفضل بكثير مما هي عليه اليوم،
لأنه، وببساطة، تستطيع أن تكون أفضل، لما لها من رصيد
تاريخي، والأكثر من ذلك، هذه الفرصة التاريخية التي
أحدثها الحراك الشعبي والتجاوب الذي قوبل به من طرف
السلطات العليا للبلاد، قيادة وجيشا، والتي نحن اليوم
نتعاطى مع أولى مخرجاته أو بالأحرى نتائجه، من خلال
مناقشتنا لأول مخطط عمل الحكومة الذي يترجم التزامات
السيد رئيس الجمهورية المنتخب.

ونحن على أعتاب السنة الأولى للحراك الشعبي، فإننا
في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي؛ وبهذه
المناسبة أوجه تحية إكبار وتقدير لهذا الشعب العظيم الذي
انطلق ذات 22 فبراير.

هذا الحراك الذي قدم للعالم درسا جديدا، لم تسبق إليه
مدارس الشعوب الأخرى بسلميته، المعبرة عن نضج المجتمع
الجزائري وثقافة المواطنة العالية لديه والمشاركة النوعية لكل
فئات المجتمع المختلفة. وقد برز فيه دور المرأة الجزائرية وهو ما
كسر الصورة النمطية التي اعتاد عليها الجزائري.

كما ضرب الحراك أروع مثال في التحام غالبية أبناء
الوطن الواحد واصطفافهم تحت شعار موحد وهو القطيعة
مع ممارسات النظام السابق، لبناء جزائر جديدة، تبنى على

التي تتجلى في مظاهر شتى، ابتداء من الدستور والمؤسسات والهيكل الدستورية والقوانين، مروراً باحترام مبدأ الفصل بين السلطات وتكريس دولة الحق والقانون، فالمجتمع يعكس بشكل واضح الممارسات من قبل القائمين بتسيير أموره، حيث إنه يعطينا نموذجاً واضحاً عن ديمقراطية الدولة وإمكانية وصفها بدولة الحق والقانون، فالمجتمع بكل مكوناته هو المقيم الأساسي لأداء مؤسسات الدولة وهو الذي يمكن من طرح أسئلة حول أداء تلك المؤسسات.

وتعتبر الإجابة عن تلك التساؤلات هي المرشد الأساسي أو المعيار الحقيقي الذي يتم تقييم مؤسسات الدولة من خلاله ويكون ذلك بمراجعة عدد من المبادئ القائمة على ضرورة احترام الحريات الشخصية، من خلال ضمان الحريات الفردية والتشبيث بالقيم الإنسانية؛ وهو أمر جد مهم. إن ما يترتب على تكريس دولة الحق والقانون هو توسيع محاربة الفساد، وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 31/10/2003، والتي دخلت حيز التطبيق في 14/12/2005، وخاصة المادة 43 من الفصل الرابع، وتحسين منظومتنا القانونية ذات الصلة واحترامها في هذا المجال ومجال تسيير الأفراد والجماعات، بهدف تمكينهم من العيش وفق منهج يسوده العدل الجماعي وحمائتهم، دون النظر إلى إيديولوجيتهم وتحرير السلطة القضائية والتكريس الفعلي لمبدأ الفصل بين السلطات، للعمل بمقتضيات الحق والقانون وتحديد مهمة وماهية كل السلطة، حتى لا تتحول ممارسة تلك السلطة إلى فوضى، وصولاً إلى احترام الحريات الأساسية والجماعية للمواطنين وإشراك كل الفاعلين من مجتمع مدني وجمعيات ونقابات وغيرها في اتخاذ القرار. فمفهوم الحكامة يبرز كمظهر الحكم الصالح لإيجاد حلول ناجعة للمعضلات بمختلفها.

فالحكامة بأبعادها الثلاثة: السياسي والتقني والاقتصادي، تتوافق وتطوير مفاهيم التنمية ذلك من خلال التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية المستدامة، أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي، وصولاً إلى التنمية البشرية، من خلال البعد الوطني المتمثل في العدالة الاجتماعية.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية بدلالاته المتعددة، تنبع منه ثلاث (3) قضايا هي:

مؤسسات منتخبة ديمقراطياً وشفافية تامة وعدالة مستقلة وإعلام حر ومستقل بإرادة هذا الشعب العظيم، الذي أثبت عبر التاريخ بأنه شعب المعجزات، يعرف كيف يجابه المحن والصعوبات مهما عظمت ويتغلب عليها، وذلك نابع من وفائه وإخلاصه لمبادئه الوطنية وقيمه العريقة، المستوحاة من قيم ثورة نوفمبر المجيدة، الخالدة، العظيمة عظمة رجالاتها الذين ضحوا بالغالي والنفيس، من أجل جزائر حرة مستقلة.

وعليه، فالشعب الجزائري هو أكثر الشعوب إدراكاً للحقوق والحريات وأهميتها، لما عرفه من سلب لحريته خلال مرحلة الاستعمار الغاشم.

نعم سيدي الرئيس بالنيابة، القاضي والداني يعرف بأن الجزائر مرت بمرحلة، هي من أحلك وأصعب مراحلها، مرحلة دقيقة وبالغة الحساسية وخطيرة، كادت أن تعصف ببلدنا العزيز الغالي وتؤدي به إلى ما لا يحمد عقباه، لولا يقظة المؤسسة العسكرية، وبهذه المناسبة، ومن هذا المقام المحترم، أرفع باسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تحية تقدير واحترام وإكبار لمؤسستنا العسكرية ولقيادتها الرشيدة، هذه المؤسسة الصرح التي لم تخلف وعدها وموعدها مع التاريخ

، فكانت ذلك الحصن المنيع والضامن للمطالب المشروعة، وصولاً إلى إجراء انتخابات رئاسية تحت إشراف سلطة وطنية مستقلة، في جو أقل ما يقال عنه، أنه ديمقراطي، أفرزت عن انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيساً للجمهورية، الذي سيطبق برنامجاً، بما يكفل بناء جزائر جديدة، لا مكان فيها للممارسات القديمة، دولة لا مكان فيها للعقليات السابقة، جزائر التغيير، كما ينشدها هذا الجيل المؤمن بالتغيير، في ظل التعبير الحر والمسؤول.

سيدي الرئيس بالنيابة، من خلال قراءتنا المتأنية وتمعننا في مخطط الحكومة، بمحاوره الخمسة، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ننوه بمضمونه ونثمنه وندعمه لكونه:

- يعكس الإرادة الشعبية الرامية إلى إحداث التغيير، التغيير الجذري في نظام الحكم وتحسين الحياة اليومية للمواطن الجزائري، خاصة ما يتعلق بتوفير مناصب الشغل لفئة الشباب على وجه الخصوص.

يحمل العديد من الإيجابيات، خاصة ما يتعلق بالحكامة

السرطان الذي ينخر جسد الدولة - إن صح هذا التعبير هذا الاعتداء غير المباشر على القوانين المنظمة للضريبة وما ينجم عنه من أضرار على الخزينة العمومية والإنفاق العام، مما يستوجب على السلطة البحث عن إيجاد الإطار القانوني والحد من الآثار السلبية وذلك بـ:

- 1- تنمية الوعي الأخلاقي للمكلف بالضريبة.
 - 2- صياغة القوانين الضريبية على نحو سليم وبطريقة محكمة، بحيث لا مجال للثغرات القانونية وتحسين التشريع الضريبي واستقراره.
 - 3- الحرص على تطبيق النظام الضريبي على نحو عادل.
 - 4- الشفافية الضريبية، أي الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين بالضريبة، مما يسمح بالاطلاع عليها عبر الوسائل والطرق المتعامل بها.
 - 5- تطوير آليات الرقابة الجبائية.
 - 6- تطوير الإدارة الضريبية، أي إصلاح الإدارة الضريبية، من الجانب المادي والبشري.
- وفي مجال السياحة، سيدي الرئيس بالنيابة، ولكون السياحة تمثل قطاعا اقتصاديا، يخلق ثروة بديلة أو مكملية عن الجباية البترولية، وجب على الفاعلين في هذا القطاع وعلى السلطات العليا في البلاد، وضع مخطط مكتمل الأركان يتبنى في أهدافه تطوير التنمية السياحية مما يبدد التساؤل عن العوائق والعراقيل التي حالت دون تطور هذا القطاع وإيجاد الحلول الممكنة.
- في مجال العدالة، ولكي تكون بصدد عدالة مستقلة ولتحرير السلطة القضائية، دون أن ننكر استقلاليتها، فيجب إعادة النظر في القانون الأساسي للقضاة، ومعالي وزير العدل إبن هذا القطاع ويعرف جيدا ماذا أقصد.
- وفي الأخير، وفقكم الله لخدمة هذا البلد، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي. والكلمة الآن للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، فليفضل مشكورا.

قضية المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وقضية الضمان الاجتماعي وقضية التوزيع العادل للموارد وإزالة كل ما يؤدي إلى التهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق وتوفير فرص متساوية وتمكين الأفراد من الفرص والتنافس على قدم المساواة بتوافر قدرات معينة. إذن، انطلاقا من البعد الوطني، مروراً بالبعد العالمي، وصولاً إلى البعد الزمني، المتعلق بمصالح الأجيال الحالية واللاحقة، مما يتطلب مشاركة المواطنين من عدة مستويات وذلك عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان حرية العمل النقابي، كل هذا وذاك يتضح لنا جليا في مخطط عمل الحكومة هذا وهو ما نشتمه.

سيدي الرئيس بالنيابة، صحيح أننا نقف اليوم أمام تحديات ورهانات، أقل ما يمكن القول عنها إنها صعبة، لكنها ليست مستحيلة إذا صدقت النيات وخلص الجهد وعلى رأس هذه التحديات استعادة ثقة الشعب في مؤسسات دولته، فمتى نجحنا في ربط جسر الثقة بين المواطن ومؤسسات دولته، يصبح الطريق نحو التغيير سالكا وتصبح بقية الأهداف المرسومة قابلة للتحقيق.

إن ما يرفع منسوب التفاؤل فينا، بأننا نخطو في الاتجاه الصحيح، هو أننا ولأول مرة - على ما اعتقد - نناقش مخطط عمل الحكومة بتجاوب، ولحد بعيد، مع متطلبات الشعب. مخطط يحاول بلورة الالتزامات الـ 54 التي قطعها رئيس الجمهورية، من أجل ترجمتها على أرض الواقع. إن من مؤشرات دخول الجزائر عهدا جديدا هي تلك الحركية النشطة لدبلوماسيتنا خلال الفترة القصيرة الماضية، حيث استعادت فيها بريقها ودورها ومكانتها الطبيعية، من خلال عمل دبلوماسيتها على عقيدتها الثابتة والمتمثلة في انتهاج الحوار والحوار وحده لحل النزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وهو ما يجعل صوت الجزائر محترما وموثوقا به ومستمعا إليه.

كما نشني على الموقف الجزائري المشرف من قضية الصحراء الغربية وقضية فلسطين.

وفي الأخير، بودي - سيدي الرئيس بالنيابة - أن أعرج وفي عجالة على موضوع أثار الكثير من الحبر والجدل، وهو ظاهرة التهرب الضريبي، هذه الظاهرة الخطيرة، بل هذا

السيد الهاشمي جيار (رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي):

السيد الرئيس بالنيابة الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم جميعا.

لاشك أن ما يجمعنا اليوم له صلة مباشرة بالأزمة الحالية في بلادنا، وهي أزمة تتعلق بالمرور من نظام منبهر في كل مكوناته، إلى نظام جديد، يتماشى والقواعد التي يريد العالم الحالي تكريسها في جميع الميادين، ويعني هذا، أن تشكيلة التفكير القديمة، والذهنيات التي من خلالها بنيت الاستراتيجيات والسياسات العمومية، قد قضى عليها حتما بالزوال، وفي حقيقة الأمر، فهو التغيير الذي ينادي به العصر والشعب في آن واحد، والذي يدل على أن نموذج تسيير الشأن العام المعتمد في المرحلة ما بعد الاستقلال، أكل عليه الدهر وشرب، ولو أن هذه المرحلة، لها ما لها من إيجابيات أكيدة وإنجازات جد معتبرة، وعليها ما عليها من نقائص، ذلك لأن الكمال لله وحده.

وبعد هذه المرحلة ما بعد الاستقلال، فنحن الآن بصدد الدخول في مرحلة ما بعد الحراك، حيث الرهان الجوهري يتمثل في كيفية الانتقال من الذهنيات والمقاربات المعتادة في التفكير والنشاط، إلى مقاربات جديدة، تسودها المصطلحات السائدة اليوم في عالم السياسة، والاقتصاد، والتسيير، على أساس قيم ونماذج لم نتعود عليها من قبل، الأمر الذي يجبرنا - لا محالة - على التكيف، حسب ما يحدث اليوم في بلادنا، وما يجري في المحيط الدولي.

إنه عمل جبار فعلا، لا يعني الحكومة وحدها، بل يخص جميع الفاعلين في المجتمع، ذلك لأنه لا وجود لحلول سحرية ولا أحد بحوزته احتكار مصلحة الأمة أو حب الوطن، أو القدرة بمفرده على تجاوز الأزمة، بل كل طرف يحتاج، أكثر ربما من أي وقت مضى، أن يتحاور ويتعامل باحترام وتقدير وتواضع مع غيره، من أجل المصلحة العليا للوطن. وهذا ما قد بدأت إشارات الأولوية تظهر في الساحة السياسية، ولو أن جزءا لا يستهان به من الحراك الشعبي

لا زال مصمما على مواقفه، وهذا من حقه، وهو أمر طبيعي جدا في بلد واقف، حي وحيوي، يبحث عن سبيله نحو الأفضل. سيدي الرئيس بالنيابة،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا يكتسي أهمية قصوى، لأنه بمثابة وصفة ملائمة لما عبر عنه الحراك الشعبي من ألم عميق في جسد المجتمع، ذلك الحراك الذي تتطلب معالجة أسبابه الإصغاء لدروس مسيرة الجزائر المستقلة؛ وذلك بهدف العودة بالدولة إلى مسيرة طبيعية، على أساس قواعد ضامنة للتعايش.

لا شك أن الطاقم الحكومي على دراية تامة بكل هذا، ومخططه لا ينبغي، في نظرنا، أن يعتبر بمثابة مخطط تنموي، يحل محل البرامج القطاعية بأهدافها الدقيقة وأغلفتها المالية المحددة، بل رؤية استراتيجية شاملة لا بد منها، لأنها تبين إلى أين نحن ذاهبون، في جميع المجالات، من خلال تعميم العقلانية والمعايير وكذا نشر القيم في كيفية الحكم.

وبالفعل، عند قراءته، نلاحظ في آن واحد، أن الإكراهات القائمة ورهانات وتحديات المستقبل، موجود في قلب اهتمامات الحكومة، وعليه، فإنها مقارنة من خلالها سوف تتمكن البلاد من استدراك تقصيرها، وكذا التوفير لنفسها المسالك والمخارج التي تسمح لها بتجنب الورطة في الأزمات التي تترصدها، بسبب الصعوبات المالية الصاعدة في الأفق، وكذا عودة الديناميكية الديمغرافية إلى نشاط لم تعرفه منذ زمن طويل.

وعليه، فإنها مقارنة منطقية ومعقولة، ولكي تصل إلى غاياتها، لا بد أن تأخذ في الحسبان بشجاعة، واعتناء مصر، ثلاثة تساؤلات جد هامة، ألا وهي:

1- لماذا نزل الشعب إلى الشارع بصفة لا سابقة لها؟
2- لماذا لم تتمكن، من قبل، المخططات الحكومية من استباق الأحداث، ووقاية البلاد من الغطس في أزمة خطيرة؟

3- ما هي العناصر التي لم نتنبه إليها سابقا في كيفية التسيير، بالرغم من أنها شرط لا بد منه من شروط النجاح لمخطط أي حكومة، من الحكومات العديدة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال؟

سيدي الرئيس بالنيابة،
مهما كانت الآراء المعبر عنها بعد انقضاء الأمر، بخصوص

وقد تم فعلا إنجاز تقرير معتبر في جويلية 2001 الذي عرض على مجلس الوزراء، وكان الأمر كذلك بالنسبة لقطاع العدالة وقطاع التربية. لكن، ولأسباب تتعلق بالتنفيذ الميداني، لم ينجز من التوصيات والاقتراحات الوجيهة إلا القليل والقليل جدا.

وبإيجاز، فإن الجزائريين أرادوا بنزولهم إلى الشارع، أن ينددوا ويستنجدوا من ارتباكهم أمام الهوة الفاصلة بين الحكام والمحكومين، وبين الوعود وتحقيقها على أرض الواقع. أرادوا استبدال الجمودية بالمبادرة، وإعادة الاعتبار للعمل والاستحقاق، وكذا الاعتراف بالكفاءة والخبرة، وبقدرة الشباب المتخرج من الجامعات بشهادات عليا، والذي في الكثير من الأحيان، لم تعط له أي قيمة في منح المناصب أو حتى في الترقيات الداخلية. وببساطة، أراد الجزائريون من إدارتهم، وحكامهم، أن يواكبوا، فعلا، الإصلاحات المعلن عنها نظريا في الخطابات، والنصوص التشريعية والتنظيمية، ويترجمونها بالتنفيذ الميداني الجاد والفعال، المؤدي إلى صيانة الثقة وتوطيدها باستمرار، وهي الإصلاحات التي بادرنّا في المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي بتلخيصها في وثيقة تم نشرها في سنة 2018.

فهذا ما أرادته، ولازال يريدوه الجزائريون، سيدي الرئيس، لا أكثر ولا أقل، وهم يصرون ألا تبقى بلادهم في مؤخرة عالم يتحرك بقوة، كما يشاهدون ذلك يوميا عبر مواقع الشبكة العنكبوتية، لقد أرادوا أيضا أن تربط الصلة من جديد بالقيم والروح التي دفعت أثناء القرن الماضي، أجيالا كاملة إلى الانخراط في الكفاح من أجل الاستقلال والانبعاث.

وفي حقيقة الأمر، لم تغب كل هذه الاعتبارات عن مسعى القيادة الحالية للبلاد. كما لم تغب أيضا من المخطط المعروض علينا اليوم، وهما المسعى والمخطط اللذين يشكلان خطوة عملاقة في سبيل التغيير، ولا شك أن تحقيق الغايات المسطرة في هذا المخطط ممكن جدا، لأن دولتنا لا زالت واقفة بقدراتها، وحيويتها، وبما أنجزته وتعلمته منذ الاستقلال، بالرغم من الإكراهات العويصة التي انتشرت في طريقها، ذلك لأنها دولة فتية، مفعمة بالموارد البشرية والمادية. إنه أيضا إقليم واسع، حيث فرص الاستصلاح متعددة، كما أن شعبها وإطاراتها، تعودوا على الشدة والصعاب بحكم التجارب المؤثرة تأثيرا حسنا، وبعبارة أخرى، فإن للجزائر

نزول الشعب إلى الشارع، هنا وهناك، لا بد من القول إن هذا الحراك الشعبي، لا ينبغي أن يعتبر بمثابة لا وعي، أو نكران للجميل وكفر بالنعمة، اتجاه الإنجازات العديدة المتنوعة للدولة الجزائرية المستقلة، التي لا يمكن إغفالها، على الرغم من الخيبة بخصوص العديد من الخيارات أو القرارات، ولهذا، فإن الأسباب التي أدت بالجزائريين إلى التظاهر، واضحة جدا، لا ينبغي تناسيها ونحن مقبلون على الشروع في إنجاز هذا المخطط.

هناك، بالتأكيد، أسباب تعود إلى تراكم الإكراهات والاستياء الشعبي الناتج عنه، وقد تكون هناك كذلك، مناورات ومؤامرات مستغلة لهذا الاستياء، قصد التشويش والتخريب من طرف من لا يحب الخير للجزائر.

لكن هناك، بالتأكيد، أسباب مباشرة وفورية واضحة المعالم، لها علاقة أكيدة بالأزمة، لا بد من ذكرها بصراحة وبهدف معالجتها بعزم وحزم من هنا فصاعدا.

لقد نزل الجزائريون إلى الشارع ليقولوا في معظمهم، لا للجانب السلبي والمنعقد من التأثير الميداني للخطاب السياسي المجرد أو النظري، أرادوا أن يقولوا لا للمتاجرة بالخدمة العمومية من طرف البعض، أرادوا أن يقولوا لا لما يدفع الشباب إلى الهجرة المتزايدة، الشرعية وغير الشرعية. أرادوا أن يقولوا لا لمركزية القرار المبالغ فيها، ولتحويل المجالس الشعبية إلى مؤسسات لا تمثل أي دور، أراد الجزائريون أن يقولوا لا للاختلالات المتكررة في العمليات الانتخابية، أرادوا أن يقولوا لا للبيروقراطية التي تحصر بين أيديها مفاتيح سلطة التنفيذ، دون القيام الكامل بواجباتها اتجاه المواطنين، ناهيك عن احتقار السكان البسطاء، والمستثمرين النزهاء، وحتى سوء الاعتبار لأعضاء الهيئات المنتخبة، الذين أصبحوا لا قيمة لهم لدى بعض الإداريين المتكبرين والمتغطرسين في الجهاز التنفيذي، وفي كل الحالات، إنه تكبر واعتلاء واحتقار اتجاه المجتمع برمته؛ وهو غير لائق بنبل الدولة وشهامتها وسمو قيمها، إنها بيروقراطية خانقة للاقتصاد، وخامدة للنمو، ومعيقة للمبادرة في مجالات عديدة.

وللتذكير، فإن السلطات العمومية قد تفتنت لهذا الموضوع في بداية القرن الحالي، وكلفت لجنة وطنية رفيعة المستوى للقيام بالعمل على إصلاحات هياكل ومهام الدولة.

عملية، الأمر الذي يتطلب حتما الاهتمام بالتكوين المتواصل لأعوان الدولة والجماعات المحلية، وبأساليب تعبئة الطاقات، وبقواعد التنظيم والتسيير العصرية، على كل الأصعدة، داخل المؤسسات، وبعد تهميش الكفاءات المدعة والمبتكرة الذي ما فتئ يزداد حدة، كذا بمعالجة الأسباب التي تغذي الاضطرابات المتكررة ونزاعات العمل في قطاعات حيوية.

أما السؤال الثالث والأخير الذي لا يمكن تلافيه، فيتعلق بثلاثة عناصر أساسية التي لم نتنبه إليها سابقا والتي قد تساهم فعلا في نجاح هذه الحكومة، وهو النجاح الذي تتمناه جميعا.

أ - العنصر الأول، يتمثل في دروس الماضي التي ينبغي استخلاصها دون تردد، وفي هذا المجال، وبغض النظر عن الإنجازات الهامة التي تحققت، فإن التجربة تبين على وجه الخصوص، ودون مبالغة، أن الحكومات المتتالية، ومنذ أربعة عقود، كانت عموما ميالة إلى أن تضرب صفحا عن الماضي بصورة شبه منتظمة، بحجة أنها تحمل ما لم يحمله السلف، وأنها تقوم بإصلاحات، بينما الحقيقة تبين بوضوح، وفي الكثير من المجالات أن الإصلاح المعلن عنه يبقى غالبا، حبرا على ورق، لأنه في حقيقة الأمر، لم يحضر بالكيفية التوافقية المطلوبة، ولم يترجم بصفة ناجعة على أرض الواقع، ناهيك عن تجميد أو إلغاء مشاريع هامة من طرف مسؤولين جدد دون مبرر موضوعي، وذلك فقط بحجة غير معلن عنها، أنها أعدت قبل وصولهم، لا أكثر ولا أقل.

وبعبارة أخرى، فإن مقارنة ضرب الصفح عن تجارب الماضي بصورة مطلقة، لا جدوى لها، لأنها تؤدي - لا محالة - إلى ضياع الوقت وإلى التكرار دون انقطاع للبحث عن الحلول، وكأن الصفحة بيضاء، وأنه لم يحدث أي شيء من قبل، وذلك على حساب الإصلاح الحقيقي الذي يعني في الواقع، تطوير المجتمع مرحلة تلو الأخرى، ضمن مواصلة الجهود، دون التخلي بطبيعة الحال عن تصحيح الأخطاء.

ب - أما العنصر الثاني الأساسي الذي أهمل في السابق، فيتعلق بالاطلاع، دون عقدة، على تجارب الدول الأجنبية المماثلة، التي شعرت بنجاح في بناء نظام جديد، وذلك قصد الاستفادة منها.

ج - وأخيرا، فإن العنصر الأساسي الثالث الذي

ما يمكنها من إنجاز هذا المخطط الواعد، ومن رفع التحديات العديدة التي وضعتها الحكومة على عاتقها كل هذا صحيح، ومريح، ومشجع، وغير مبالغ فيه، إلا أن واجب الصراحة والتزامنا الدائم بخدمة الدولة ومصلحتها العليا، الذي عبرنا عنه مرارا في هذه القاعة بالذات، يجبرنا أن نذكر بأنه كان الأمر كذلك في السابق، ولكن المخططات التي قدمت للبرلمان، لم تسمح بتجنب الصعوبات والإكراهات التي أدت بالبلاد إلى الأزمة الحالية، هذا في الوقت الذي كانت بحوزة الجزائر، موارد مالية هائلة، وعليه، فهناك سؤال ثانٍ لا بد من طرحه، ألا وهو:

لماذا هذه النهاية المتأزمة، المؤسفة، لعدة مخططات حكومية، ناقشناها في كل مرة وصادقنا عليها بالإجماع، إلى درجة أننا وصفنا منذ مدة طويلة بالمصفقين المنبطحين؛ وكأن أمر التنفيذ وعناصره بحوزتنا؟

- وكيف يمكن للحكومة الحالية التي لا نشك إطلاقا في قدراتها ونواياها، أن تتجنب السقوط من جديد في نفس الإشكال؟

- في حقيقة الأمر، إذا وصلنا لهذه النتيجة، وإذا فشلت الحكومات من قبل، في استباق الأحداث، بالرغم من مخططات وإنجازات أكيدة وواعدة، لا يمكن التنكر لها، فلا بد من الاعتراف بأنه من ضمن الأسباب المختلفة، هناك سبب جوهري يتمثل في الاهتمام المطلق بجانب الكم الذي سهلت الموارد المالية التكفل به، على حساب الجانب النوعي، أي مردودية الموارد البشرية، وهو الأمر الذي أدى - لا محالة - بأجهزتنا إلى التراخي، وإضعاف العزيمة، وإهمال عصنة الإدارة، ونسيان قواعد التسيير المحكم للشأن العام، وتجاهل الحكامة الذكية التي تزداد انتشارا في العالم، وكذا انهيار القيم، وغياب أخلاقيات المهنة الخاصة بالنشاط العمومي، إنهما نسيان وانهيار تسببا، مع مرور الزمن، في الغطس في اللامبالاة، والروتين، والتهاون، والفساد الذين ساهموا بقوة في تأزم الوضع، وهذا لا ينطبق بطبيعة الحال على جميع أجهزة الدولة أو أغلبية أعوانها.

وفي نهاية الأمر، فإن النجاعة والمردودية في التطبيق، من خلال إعادة الاعتبار لعناصرهما، كما لمسنا ذلك في مخطط عمل الحكومة، هي بالفعل الكلمات الأساسية التي ينبغي أن تسود اليوم في عملية تنفيذه، وفيما قدينجر عنه من نصوص تشريعية، وتنظيمية، وقرارات، وآليات وترتيبات

أهملائه، يتمثل في غياب تقييم السياسات العمومية، وعدم الاهتمام بمواضيع الاستباق والاستشراف، وكذا غياب الشفافية الناتج عن عدم التحكم الصارم في الإحصائيات، والمعلومات الضرورية للتخطيط، والبرمجة واتخاذ القرارات السليمة، وهما من المواضيع التي تم تسجيلها بحق في المخطط المعروض علينا.

ومهما يكن من أمر، فإن العناصر الثلاثة السالفة الذكر، تطرح بوضوح، وكما جاء فعلا في بيان مصالح الوزارة الأولى الصادر يوم 9 جانفي، إشكالية النجاعة والفعالية في الإدارة العمومية بصفة خاصة، وكذا تأثير الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في المسار التنموي بصفة عامة.

وختاما، فإن قيادة البلاد، وبحكم المسار المهني الثري في التسيير الذي يميزها، على دراية تامة بما يدور داخل المؤسسات وفي محيطها، وهي قادرة على الاستجابة لما يشغل بال الجزائريين، وعلى إنجاز الكثير من الورشات التي أتت بها، في إطار رؤية استراتيجية مبدعة للمستقبل، ترمي فعلا إلى بناء دولة الحق والقانون، والتجديد الاقتصادي، والتنمية البشرية في مختلف جوانبها، وإدارة متطورة ومسؤولة تخدم الجميع دون تمييز، وإقليم متوازن، ومجتمع معبى، ومحفز، في بلد آمن، وفي ظل «الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية»، وقيمها التي أقر مبدأها بيان أول نوفمبر، والتي نتمنى أن يجدد مشروعيتها ويكرس أركانها الدستور الجديد.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ السيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي.

والكلمة الآن للسيد بوحفص حوباد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل.

السيد بوحفص حوباد: (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):

شكرا سيدي الرئيس بالنيابة، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول،

لقد ارتأت المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن تتقدم إلى سيادتكم الموقرة وأعضاء الحكومة الأفاضل، بأسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير وتهنئكم، من مجلسنا هذا، على الثقة العالية والشرف الموشح الذي منحكم إياه السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، للمساهمة في تضميد جراح الجزائر بعد مرورها بأزمة خانقة لولا حنكة رجالها، لكان مصيرها الزوال.

كما لا يفوتني في هذا المقام، أن أثنى كل الجهود المبذولة من طرفكم، في الإسراع بإعداد مخطط عمل الحكومة في فترة وجيزة، وهذا ما يترجم نيتكم الخاصة في إخراج البلاد من أزمتها والتزامكم المطلق مع السيد الرئيس في تنفيذ تعهداته الـ 54 التي التزم بها أمام الشعب.

السيد الوزير الأول،

لا ينكر إلا جاحد مدى تضحيات رجال، أبوا إلا أن يكونوا كعربون وفاء لوطن المليون ونصف المليون شهيد، رجال صدقوا وعاهدوا فوفوا ولم يبدلوا تبديلا، رجال أثبتوا أمام العالم بأسره أن الوفاء للوطن لاغيره، ضحوا بالنفس والنفس، من أجل ألا يروا الجزائر راکعة بين الأمم.

رجال تقبلوا أقبح عبارات القذح والسب والشتم والتجريح.

رجال قرروا أن يكونوا ربان سفينة الجزائر، ليرسوا بها إلى بر الأمان، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر.

فتحية إجلال وتقدير واحترام لكل من:

- السيد عبد القادر بن صالح رئيس الدولة،

- المرحوم أحمد قايد صالح، رئيس أركان الجيش الوطني

الشعبي ونائب وزير الدفاع.

- أعضاء السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات وعلى رأسها

السيد محمد شرفي.

- لجنة الحوار وعلى رأسها السيد كريم يونس.

- إدارات، ضباط وجنود وزارة الدفاع الوطني.

- كل المؤسسات الأمنية التي ساهمت في تأمين يوم

الاقتراع.

- سلك العدالة الذي حرص على حماية أصوات

الناخبين.

- سيدي الوزير الأول، لقد شكك من شكك في إجراء الانتخابات وهل من هلال في إفشالها، لكن جاء الموعد مقبولا والنتيجة سارة.

وهذا بفضل وطنية أبناء الجزائر المخلصين، فأبوا إلا أن يساهموا في إخراج وطنهم من الأزمة التي يعيشها، وبعث رسالة قوية إلى كل المشككين والمتربصين بهذا الوطن، عازمين أن الجزائر لا تزال حرة مستقلة في قراراتها، ومصيرها لا يعني أحدا إلا أبناءها البررة.

فأفرز الصندوق فارسا من فرسان الجزائر، ألا وهو السيد عبد المجيد تبون، الذي التزم فوفى وأعطى شرعية الحكم، في ظل جزائر جديدة.

أصبحت الجزائر تحظى بشرعية رئاسية، وفق ترسانة من القوانين، حضرت لهذا الغرض من قانون الانتخابات وقانون إنشاء السلطة المستقلة لمراقبة الانتخابات، التي حرص أعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجلس الشعبي الوطني على تجسيدها في أرض الواقع، بعد المناقشة والإثراء والمصادقة، مما مكننا من الوصول إلى هاته النهاية السعيدة.

فلكم منا - السادة أعضاء البرلمان - أسمى عبارات التقدير والاحترام، وأنا متأكد بأن التاريخ سينصفكم وسيسجل لكم لا عليكم.

سيدي الوزير الأول،

أعلم أنك تعلم علم اليقين أن كل مداخلات أعضاء مجلس الأمة، نابعة من إيمان صادق ونية خالصة، لمرافقتكم في تجسيد برنامج الرئيس، فالملاحظة لا تعني الاستخفاف، والنقد لا يعني المعارضة، بل بالعكس، أرى فيه تقويما وتلاحما وتلاقي النوايا الحسنة، من أجل بناء جزائر جديدة، حلم بها الجميع ويسعى إلى تحقيقها الجميع، فكانت كل التدخلات تصبو إلى تقويم بعض البرامج حرصا على أن تكون جسدا واحدا في وطن واحد، هدفنا جميعا أن نكون حريصين على إنجاح برنامج الرئيس الذي آمن به الجزائريون ووثقوا به لإخراج بلدهم من الأزمة.

إن تدخلات الأعضاء نابعة من إيمانهم المطلق بالجزائر الجديدة، التي أبوا إلا أن يروها في حلتها الجديدة وفي أقرب الأوقات.

إن ملاحظات الأعضاء جاءت إيمانا منهم بالمساهمة الفعلية وإبداء النية الخالصة في مد يد المساعدة لكل من أراد أن يضع بصمة جديدة لبناء جزائر الغد.

وأنا متأكد أنهم حريصون أكثر من غيرهم، على مساعدة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في تحقيق حلم ملايين الجزائريين.

وتأكد - السيد الوزير الأول - أنك لن تجد في هذا المجلس إلا الكلمة الطيبة والنية الصادقة والفعل القائم لتقديم المساعدة لكم في أي مجال ترونه مناسبا للراقي بالجزائر إلى مصاف الدول. السيد الوزير الأول،

بعد تفحصنا لمخطط عمل الحكومة والذي التمسنا فيه النية الصادقة في معالجة بعض الاختلالات التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وأثقلت كاهل المواطن.

التمسنا منه أنها حكومة مصارحة ومصالحة، في نفس الوقت، وليست حكومة وعود كاذبة، لقد جاء مخطط عمل الحكومة، في كل أبوابه، متجانسا ومتناسقا، يترجم النية الصادقة في إرساء دولة الحق والقانون، دولة المساواة، دولة تؤمن بالأسيدي هذا الوطن إلا الشعب.

جاء هذا المخطط بعنوان الجزائر الجديدة التي آمن بها الجميع ويأمل في تحقيقها الجميع، أراد أن يؤسس جزائر جديدة بأركان ثابتة في التأسيس، إلى دستور جديد يحمي الحريات ويجسد مبدأ الديمقراطية في اتخاذ القرار.

دستور يؤمن بالفصل بين السلطات ويعمل على تكريس الحريات وحرية الصحافة والإعلام.

السيد الوزير الأول،

أملنا الوحيد وأمل كل الجزائريين أن نحظى بعدالة مستقلة، بعيدة عن الإملاءات وتصفية الحسابات، عدالة مبدؤها الوحيد الحكم بالحق، والحق يعلو ولا يعلى عليه، عدالة تحتكم إلى العدالة الإلهية، عدالة تنصف كل المنتخبين المحليين، بعيدا عن الشعبوية وعلى حساب شرفهم وشرف من يمثلونهم في إطار حكم عادل.

السيد الوزير الأول،

تأكد أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني ستمنحك الثقة في مخطط برنامجكم، إيمانا منها بأن تكون طرفا فعالا في بناء جزائر، آمن بها الشهداء، جزائر يأمل أن يعيش تحت سقفها الأحرار.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه الخير للبلاد والعباد.

دامت الجزائر حرة مستقلة،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ بوحفص حوباد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني. والآن وقد أنهينا تدخلات المجموعات البرلمانية؛ أحيل الكلمة إلى السيد الوزير الأول كالعادة للرد على انشغالات أعضاء مجلس الأمة، تفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، والمجاهد، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الحضور الكريم.

أود، في البداية، أن أعبر لكم عن سعادتني بلقائكم، في إطار مناقشة مخطط عمل الحكومة، الذي يشكل المحطة الدستورية الثانية، بعد نيته ثقة المجلس الشعبي الوطني. وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد على أهمية هذا النقاش في تعزيز التواصل مع المؤسسة التشريعية، ومن خلالها مع مختلف مكونات الشعب، لشرح ما تضمنه مخطط الحكومة من سياسات وحلول للأزمات والمشاكل التي تعرفها بلادنا. لقد استمعت، بكل اهتمام وتقدير، لمداخلات ومواقف أعضاء مجلسكم الموقر، حول ما تضمنه مخطط عملها، والتي عكست حرص مجلسكم على تعزيز البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية الشاملة التي تتطلع إليها كافة القوى الحية للبلاد، وهي أهداف نصبو جميعا إلى تحقيقها.

السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، سأحاول التفاعل مع التدخلات المتعددة والقيمة للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، من خلال المحاور الأساسية الأربعة التالية:

- محور تعبئة الموارد من أجل تمويل مخطط عمل الحكومة.

- محور إعادة بناء الدولة.

- محور التجديد الاقتصادي.

- محور السياسة الاجتماعية والتنمية البشرية.

المحور الأول: تعبئة الموارد من أجل تمويل مخطط عمل الحكومة

إن مخطط عمل الحكومة يعد مجموعة من السياسات العمومية التي تهدف إلى تصور أحسن الطرق لتطبيق

الالتزامات الواردة في برنامج السيد رئيس الجمهورية، ووضعها حيز التنفيذ.

وبناء على ذلك، فإن مخطط عمل الحكومة، يشمل عددا من الأدوات ذات الطابع النوعي ولا يقتصر فقط على برنامج استثمارات عمومية، بل يشمل أيضا جانبا سياسيا هاما وإصلاحات هيكلية عديدة في جميع المجالات.

بل أكثر من ذلك، فإن مخطط عمل الحكومة لا يشكل امتدادا للعمليات التي شرع فيها في وقت سابق، يتعلق الأمر بتطوير مسعى جديد ومنهجية جديدة ووضع أجهزة تصبو كلها إلى إعادة تحديد الأولويات.

ويهدف هذا المسعى، الذي سيرافقه إعداد مخطط لتطوير الإحصاء، بغرض تحيين وإثراء المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية إلى:

1- إجراء فحص عام للأوضاع، حسب كل قطاع وكل ولاية، يشمل العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، قصد الوصول إلى تحديد صورة موضوعية ودقيقة لحالة التنمية في كل ربوع الوطن واستخلاص أسباب النقائص والفوارق.

2- تحليل النتائج التي ستنبثق عن هذه الأوضاع.

3- توجيه العمل الحكومي نحو الأولويات التي لها أثر حقيقي على التشغيل والتماسك الاجتماعي؛

4- تحليل وضعية أدوات التمويل، بغرض تحديد الموارد الإضافية ورصدها عن طريق رفع إيرادات الميزانية والاقتصاد في النفقات.

وسياتي ذلك من خلال:

- التدقيق العام للقطاع العمومي الاقتصادي، قصد تحويله إلى مصدر من مصادر تمويل الخزينة العمومية؛

- إعادة توازن حسابات صندوق التقاعد، من أجل تحرير الخزينة العمومية تدريجيا من تمويل عجزه؛

- إسترداد الأرصدة والأموال المنهوبة في قضايا الفساد، على الصعيدين الداخلي والخارجي؛

(تصفيق)

- التدقيق في الإعفاءات والمزايا الجبائية؛

- إعادة النظر في النفقات العمومية، من أجل القضاء على برامج الاستثمارات التي ليس لها أثر اقتصادي أو اجتماعي؛

- مراقبة شبه الجبائية، المخصصة للمؤسسات العمومية؛

كما ستعمل الحكومة على ضبط وتفعيل الحركة الدورية للإطارات على المستوى المركزي والمحلي وهذا ما رأيتموه يوم أمس مع حركة الأمناء العامين للولايات ورؤساء الدوائر.

وبشأن تعزيز اللامركزية، فالحكومة تلتزم بتقديم مشروع قانون جديد للجماعات الإقليمية، ستسعى من خلاله إلى نقل المزيد من الصلاحيات المركزية للمستوى المحلي، مع تدعيمها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية وإشراك البلديات في تحديد الأولويات على المستوى المحلي، وفق رؤية وطنية، أساسها تمكين اللامركزية من تحقيق أهدافها المبنية على خدمة المواطنين، وتعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرار.

وسيتدعم دور المنتخبين المحليين لدى مراجعة قانون الجماعات المحلية، من خلال توسيع صلاحياتهم وتوفير موارد تمويل جديدة للجماعات المحلية، في إطار إصلاح منظومتي الجباية والمالية المحلية، بما يسمح باستحداث آليات جديدة، للتكفل الأمثل بانشغالات المواطنين والمساهمة بفعالية في برامج التنمية.

كما تعزز الحكومة وضع آليات جديدة تسمح للمجتمع المدني بالمساهمة أكثر في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، حيث يهدف هذا النهج إلى ترقية الديمقراطية التشاركية، من خلال انفتاح عملية صنع القرار العام، لاسيما على المستوى المحلي.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

المحور الثالث: التجديد الاقتصادي

لقد تطرق بعض أعضاء مجلسكم الكريم إلى السياسة الاقتصادية، التي تعزز الحكومة تطبيقها ضمن برنامجها الاقتصادي، بهدف تحسين الواقع المعيشي للمواطنين، رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد إلا أننا عازمون على المضي قدما في تحسين اقتصادنا الوطني، عن طريق سياسة متجددة، تقوم على ضمان الأمن الغذائي والتحول الطاقوي والرقمي، قوامها:

- إصلاح عميق للمنظومة المالية، يركز على إعادة هيكلة النظام الجبائي، وإقرار قواعد جديدة لتسيير الميزانية، مبنية على نظام إحصائي مبتكر ودقيق، فضلا عن عصنة الهندسة المصرفية والمالية.

- تحديد وضعية الحسابات الخاصة للخزينة؛

- محاربة السوق الموازية؛

- محاربة الغش والتهرب الجبائيين.

أما بخصوص.. أفضل ألا أتكلّم على هذه النقطة لأنها أكثر حساسية، فيمكن أن نتطرق إليها بأسلوب آخر مباشر دون قراءة النص.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

المحور الثاني: إعادة بناء الدولة

لقد أثار عدد من الإخوة قضايا تكريس الممارسة الديمقراطية، لاسيما من خلال مراجعة النظام الانتخابي.

وفي هذا المجال، أؤكد أننا سنحرص على ترسيخ الديمقراطية الفعلية، عبر تجسيد التزام رئيس الجمهورية، المتمثل في إعادة النظر بشكل عميق، في منظومة تنظيم الانتخابات، بهدف جعلها وسيلة تعبير حقيقية للإرادة الشعبية، من خلال ترسيخ مبادئ حياد وشفافية ومصداقية العمليات الانتخابية، بعيدا عن تدخل الإدارة، وفي منأى عن المال الفاسد.

ومن بين الموضوعات التي نالت قسطا وافرا من نقاشاتكم، موضوع مكافحة الفساد، ومدى عزم الحكومة على محاربتة، وفي هذا المقام، أؤكد أن الحكومة لن تدخر جهدا في محاربة الفساد على المسارين التشريعي والإجرائي، حيث سنعمل، بالشراكة مع السلطة التشريعية، على تعديل القوانين ذات الصلة، بهدف تحصين المال العام، وضمان الشفافية في تسيير المال، وتعزيز استقلالية وصلاحيات مؤسسات الرقابة، والأمر الأهم في ذلك يكمن في التسيير الحسن للشؤون العامة للبلاد، وإرساء مبدأ أساسي لطالما طالب به الجزائريون، ألا وهو مبدأ «من أين لك هذا»؟

(تصفيق)

كما ستقوم الحكومة بمراجعة شاملة لقانون الصفقات العمومية، من أجل ضمان النزاهة في إنفاق المال العام والشفافية التامة على الطلبات العمومية وتعزيز سياسة ترشيد النفقات العمومية.

وفيما يتعلق بالتعيينات في الوظائف السامية للدولة، أود التأكيد على التزام الحكومة المطلق بأسس النزاهة والكفاءة والمنافسة العادلة بين الإطارات والكفاءات لشغلها، وإخضاعها للتنافس الحر والشفاف بين جميع المؤهلين،

إن طموحنا كبير في أن نلبي آمال وتطلعات المواطنين؛ وهذا لن يتأتى بين عشية وضحاها، بل يحتاج إلى وقت؛ لكننا نسعى إلى ذلك بشكل حثيث، وعازمون على تحقيقه بإذن الله.

السيد الرئيس بالنيابة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
لقد عكست النقاشات والانشغالات التي طرحتوها، مدى وعيكم بالصعوبات والتحديات التي على الحكومة رفعها.

وإنني وأعضاء الحكومة لا نريد أن نغالط أحدا، بربط هذه التحديات بحلول قصيرة المدى، لذا فإننا سنعمل على حلول هيكلية جوهرية قد يؤدي البعض منها ثماره على المدى القصير، والبعض الآخر سيعرف وقتا أكبر، لكن واجبنا أن نمضي قدما ونصنع من التحديات فرصا تقودنا بعزيمة وثبات، نحو رقي بلدنا ونهضته.

أخيرا، أجدد التأكيد على تقدير الحكومة العميق للمناقشات التي جرت، واحترامها لجميع الملاحظات والاقتراحات التي طرحت، وتفهمها الجاد للنقد البناء، الهادف إلى مصلحة الوطن والمواطنين، وهي مهمة تتقاسمها جميعا، وهدف نسعى لتحقيقه التزاما بأمانة المسؤولية، وتجسيدا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير العباد والبلاد؛
تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير الأول على الأجوبة على تساؤلات وانشغالات واقتراحات أعضاء مجلس الأمة.

الآن وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 - 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، فقد تقدم أعضاء مجلس الأمة بمشروع لائحة حول مخطط عمل الحكومة؛ وعليه، أحيل الكلمة إلى السيد الأخ عبد المالك تاشريف، لقراءتها فليتفضل مشكورا.

السيد عبد المالك تاشريف (عضو مجلس الأمة):
شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.
السيد الوزير الأول المحترم،

- هيكلية الاقتصاد حول القطاعات الخلاقة للثروة التي تشمل موارد البلاد، لاسيما في مجالات الطاقة المتجددة والسياحة واقتصاد المعرفة، التي توفر نسبة عالية لإدماج الكفاءات الجزائرية.

- تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته ودمج النشاطات الموازية، ورفع قيمة الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات والعجز التجاري.

أما البطالة، فتبقى هاجسا الأكبر؛ فلن ندخر جهدا في مجال التشغيل وتوفير فرص العمل لشبابنا وفق مقاربة اقتصادية بحتة، تهدف إلى استيعاب الأنشطة الاقتصادية لأكثر عدد من الباحثين عن الشغل.

السيد الرئيس بالنيابة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

المحور الرابع: السياسة الاجتماعية والتنمية البشرية
فيما يتعلق بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، فلقد التزمت الحكومة، تنفيذًا لتعهدات رئيس الجمهورية، بمراجعة الأجر القاعدي المضمون وتخفيف العبء الضريبي عن الأجور الضعيفة، لقناعتها بضرورة تحسين الواقع المعيشي للمواطنين، بالرغم من تحديات شح الموارد ونقص الإمكانيات.

ويتعلق الأمر هنا بخطوة أولى في إطار مشروع إصلاحي يدوم عدة سنوات ويرتكز على المحاور التالية:

- التكفل بالمحتاجين، لاسيما فئة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

- المحافظة على منظومتي الضمان الاجتماعي والتقاعد ودعمهما.

- إعطاء الأولوية في الاستفادة من السكن لذوي الدخل الضعيف.

كما لم تغفل جهود الحكومة أي قطاع، وقد رصدنا ملاحظاتكم حول الصحة والتعليم والثقافة والبيئة، وغيرها من القطاعات، التي تناول مخطط عمل الحكومة بالتفصيل السياسات والمقاربات التي سيتم انتهاجها في هذه المجالات. وستعكف الحكومة على حشد الاعتمادات المالية اللازمة لتجسيد مشاريع التنمية، مع التركيز على المجالات الحيوية، خاصة ما تعلق بإنجاز الهياكل التربوية والصحية والثقافية، وتجهيزها وتعبئة الموارد البشرية المؤهلة، الكفيلة بتحسين مستوى الخدمات بها.

«بضرورة الاستعجال باعتماد مراجعة عميقة لأنماط الحكامة واستنباط قواعد جديدة لإنجاح سياسات التنمية وخلق ديناميكية تفاعلية، وذلك من خلال عدة آليات أبرزها إصلاح نظام الانتخابات، وتفعيل آليات مبتكرة للإصلاح المالي والضريبي، وطمأنة المتعاملين الاقتصاديين الأكثر تضررا من الاختيارات غير الملائمة في مجال تسيير شؤون الاقتصاد».

- كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى السيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري على التصويت الإيجابي الذي حظي به مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، من قبل زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني؛ ويعبرون عن ارتياحهم التام لمضمون العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، حول المخطط الذي يتناول المقاربة الاقتصادية الجديدة للحكومة، فيما اصطلح عليه ب «ثالث التجديد الاقتصادي»، القائم أساسا على ثلاثة مبادئ، الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والتحول الرقمي؛

وينوهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، في مناقشة مضمون العرض الذي تفضل السيد الوزير الأول بتقديمه أمامهم وكذا وثيقة المخطط التي مكن منها الأعضاء سلفا.

إن أعضاء مجلس الأمة،

- وعيا منهم بالتحديات الكبرى التي تستوجب على بلادنا رفعها، وعلى رأسها تأسيس جمهورية جديدة، تستند في مرجعيتها إلى قيم ومبادئ ثورة الفاتح نوفمبر 1954 المظفرة، وتستحضر على الدوام تضحيات بناتها وأبنائها، عبر مختلف مراحل تاريخها الحافل بالبطولات والأمجاد، وتستلهم منه في دروب بناء الحاضر وتشيد المستقبل، بما يستجيب لتطلعات الشعب الجزائري المشروعة، التي عبر عنها خلال حراكه المبارك والتميز بالسلمية والتحضر، منذ 22 فيفري من السنة المنصرمة؛

- ووعيا منهم أن ذلك لن يتأتى إلا بتجند الجميع وبالتضامن وتكثيف الجهود، والتحلي بالإخلاص والتفاني في الأداء، كل من موقعه، لترجمة البرنامج الانتخابي الرئاسي الطموح للسيد رئيس الجمهورية؛
فإنهم يعلنون انخراطهم الكامل في هذا المسعى، لبناء

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
تحياتي لكم جميعا من هذا المنبر.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

- بناء على أحكام المادة 94 (الفقرة 5) من الدستور؛
- وبمقتضى أحكام المادة 50 (الفقرة 2) من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛
وعملا بأحكام المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، حول مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛
- وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض؛

- وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، الممثلة في مجلس الأمة؛

- وبعد الاستماع إلى الردود التي قدمها السيد الوزير الأول عقب هذه المناقشات؛
إن أعضاء مجلس الأمة،

- يتقدمون، في البداية، بتهانيهم إلى الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، على الثقة التي خصه بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتعيينه وزيرا أول؛
والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة، ويتمنون للجميع كامل التوفيق في الإتيان بالواجب وتأدية المهام؛

- ويعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي، المنعقد يوم الخميس 6 فيفري 2020؛ الذي يستمد مرجعيته من الالتزامات، التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية وتضمنها برنامجها الانتخابي؛

ويشمنون قرارات السيد رئيس الجمهورية، لاسيما تلك المتعلقة بالمراجعة الشاملة للقانون السامي للبلاد، الدستور، وكذا توجيهاته السامية التي وجهها للحكومة، خلال انعقاد مجلس الوزراء هذا، والقاضية على الخصوص

الاقتصادي وتطهير مناخ الاستثمار، لاسيما من خلال تبني سياسة التخطيط الوطني وهو ما سيسمح بتكثيف الاستهلاك وضبط الواردات وفق الحاجيات الوطنية الحقيقية؛

- كما يحثون الحكومة على تسريع تفعيل الإجراءات القانونية، لاسترجاع الأموال المنهوبة والأموال غير المشروعة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد، باعتماد كافة السبل المتاحة في تشريعنا الوطني والدولي، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر، وكذا الاستئناس بالتجارب الدولية في هذا المجال. إن أعضاء مجلس الأمة،

- بخصوص التنظيم المحلي للبلاد، يحثون الحكومة على مراجعة قانوني البلدية والولاية، قصد ملاءمتها مع المستجدات الوطنية وجعلها مستجيبة لمطالبات عصرنة المرفق العمومي، وتمكين، بالتالي، المجالس الشعبية البلدية والولائية من الاضطلاع بمهامها الموكلة لها قانونا؛

- ويدعون الحكومة، في ذات الوقت، إلى مواصلة الجهد، بخصوص استحداث ولايات كاملة الصلاحيات، في المناطق والجهات التي تحوز على المعايير والمقومات المطلوبة، قصد تحديث وعصرنة الإقليم، تلبية لمطلب أعضاء مجلس الأمة في اللائحة التي أصدروها بهذا الشأن، عند التصويت على مشروع القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد بتاريخ 5 ديسمبر 2019، واستجابة لتطلعات وآمال مواطني مجموعة كبيرة من حواضرنا في جميع جهات الجمهورية، بما يسمح بدفع وتسريع وتيرة عجلة التنمية في هذه المناطق، تحقيقا للإنصاف الاقتصادي والتساوي الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين جميع سكان وطننا؛

إن أعضاء مجلس الأمة،

- في مجال السياسة الخارجية، ينوهون بجهود الدولة في مواصلة انتهاج دبلوماسية نشطة، تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تكون سابقة التأثير، وأكثر فعالية في المجال الاقتصادي والثقافي، وتمنح الأولوية للحلول السلمية والتفاوضية في فض النزاعات، في ظل الاحترام التام لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع إيلاء عناية خاصة لقارة إفريقيا، ويشيدون، بالمناسبة، بمبادرة السيد رئيس الجمهورية، الرامية إلى إنشاء وكالة التعاون والتنمية في إفريقيا، فضلا عن الاهتمام

«عقد جديد» يشمل كل جوانب الحكامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف استرجاع ثقة الشعب في حكامه وفي مؤسساته، ورسم القطيعة التي يتطلع إليها الشعب الجزائري، من خلال ديمقراطية تشاركية وحقيقية، أساسها التداول على السلطة، واحترام الحريات الفردية والجماعية، والعدالة الاجتماعية وترسيخ دولة الحق والقانون؛

- كما يثمنون أيضا الخيارات الوجيهة التي أتى بها مخطط عمل الحكومة بالنسبة للمستقبل؛ وذلك بالمرآنة على الاستثمار في الرأسمال البشري أولا وقبل كل شيء وترقية التنمية البشرية والاجتماعية، بتحسين وتطوير المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي وتثمين البحث العلمي وعصرنة المنظومة الوطنية للصحة وتطوير الثقافة، وترقية المرأة وحقوق الطفل ورعاية الشباب ودعم الرياضة والتربية البدنية في مختلف أطوارها؛ وكذا اعتماد معايير العمل والكفاءة والنزاهة في تقليد مناصب المسؤولية، وتثمين الجهد الجماعي في الإتيان بالواجب وجعله في قلب الإنتاج وتوزيع الثروة، وإعادة الاعتبار لمناخ الاستثمار وتشجيع المبادرات وتثمين الابتكار والتميز؛

- ويثمنون أيضا التزام الحكومة، في مخطط عملها، بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، رغم صعوبة الراهن الاقتصادي والظرف المالي، وبرفع القدرة الشرائية للمواطن، والتكفل بالفئات الهشة، وإعطاء الأولوية في الاستفادة من السكن لذوي الدخل المحدود، ومحاربة البطالة وترقية التشغيل والاهتمام بـ «مناطق الظل»، التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية؛ والتركيز على التوزيع العادل والمتساوي للتنمية على المستوى الوطني؛

- ويحثون الحكومة على بذل مزيد الوسع واستفراغ كامل الجهد، لتوفير الموارد المالية اللازمة وتدبير مصادر جديدة، لإنعاش الخزينة العمومية، لتمويل المشاريع الواردة في مخطط عملها وتجسيدها وضبط رزنامة إنجازها، ووضع الآليات التي تضمن مراقبة تنفيذها، بما يسمح للبلاد بتجاوز الارتهاق لعائدات المحروقات، والتوجه إلى مرحلة القطاعات الاقتصادية المتنوعة التي تشمل الفلاحة والصناعة والسياحة وغيرها، ومن ثم تكون بلادنا في مأمن من الهزات المالية التي لطالما صاحبت الأزمات النفطية؛ ويؤكدون بهذا الصدد، على ضرورة مرافقة المحيط

بالجالية الجزائرية في الخارج وإشراكها في مسار التجديد الوطني؛

- وفي مجال الدفاع الوطني، يوجهون أسمى آيات التقدير والعرفان للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، ومختلف أسلاك الأمن على جهودها المضنية، في إطار المهام التي حولها إياها الدستور، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع الوطني، في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمقدرات الوطنية والسلامة الترابية، ومواصلة محاربة فلول الإرهاب ومحاربة التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وتعزيز تأمين حدودنا المديدة، في جوار يطبعه الاضطراب بفعل نزاعات، جار العمل على حلها وتسويتها، في ظل الشرعية الدولية؛

- ويدعمون الحكومة في مواصلة جهود العصرية وتعزيز الاحترافية وتطوير الصناعة العسكرية وتنمية قدراتها في مجال الدفاع السيبراني، لحماية مجموعة الأنظمة المعلوماتية والمؤسسات والهيكل القاعدية الحساسة ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في العالم، خاصة في مجال الإعلام والاتصال والاختراق الإلكتروني حتى تكون على جاهزية دائمة لمواجهة التهديدات، أيا كان نوعها وأيا كان مصدرها، والاستمرار في المساهمة الفعالة في التكفل الطبي لصالح المواطنين بالمناطق المعزولة، لاسيما في الهضاب والجنوب، وفي كل ربوع وطننا المفضل، كلما دعت الضرورة إلى ذلك وهو ديدن أفراد جيشنا الوطني الشعبي على الدوام.

كما أن أعضاء مجلس الأمة،

- يبدون الارتياح والاستعداد للتعاطي إيجابيا مع مسعى الحكومة، الرامي إلى تحسين العلاقات الوظيفية بينها وبين غرفتي البرلمان وترقية الاتصال والتواصل مع أعضائه، وهو ما من شأنه توطيد العلاقة وترقية العمل الحكومي والأداء البرلماني، على حد سواء، والتكفل بالانشغالات الوطنية والمحلية التي عبروا عنها، خلال مناقشاتهم لمضمون مخطط عمل الحكومة، وسيشكل ذلك - بالتأكيد - عنصرا محفزا على التنمية وعاملا مساعدا على الاطلاع والتكفل باحتياجات وانشغالات المواطنين؛

وإذ يشاطرون الحكومة القناعة المؤكدة أن نجاح مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية

مرهون بتكاتف وتضافر جهود جميع أبناء الجزائر، كل في مجاله ومن موقع مسؤولياته؛ فإننا على يقين من قدرة الأمة الجزائرية على تجاوز الصعوبات الراهنة، بفضل الله تعالى، أولا، ثم برصيدها الوطني في مواجهة الصعاب وتخطي الملمات خلال تاريخها الطويل؛

- وعليه، ندعو الجزائريين والجزائريين وفي طليعتهم الشباب والأجيال الجديدة للاستلهم من هذا الرصيد الوطني والذاكرة الجماعية للأمة وجعل الجزائر فوق كل اعتبار، وفاء لرسالة الشهداء الأبرار وتضحيات المجاهدين والمجاهدين الأخيار، مثلما كان دأب الأولين؛

- ونؤكد دعمنا ومساندتنا لمخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وندعو أبناء الجزائر كافة إلى التعبئة والتجند وراء السيد رئيس الجمهورية، للإسهام في بناء جمهورية جديدة، بما يحقق، بمشيئة الله تعالى وحسن عونه، الخير المأمول للوطن والمواطن؛

وعلى هذا، اتفق الموقعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة، وفق الأحكام والإجراءات القانونية المشار إليها أعلاه؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ عبد المالك تاشريفت على قراءة اللائحة، والتي تعبر - حقيقة وبحق - عن رغبات كل أعضاء مجلس الأمة.

الآن تنتقل إلى تحديد الموقف والتصويت على نص ومضمون هذه اللائحة هل أنتم جاهزون؟

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

التوكيلات:

- الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

- الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
لا حظتم جميعا أن التزكية كانت بالإجماع.

(تصفيق)

والنتيجة:

- نعم: 97 صوتا.

- لا: (00) لا شيء.

- الامتناع: (00) لا شيء.

وبذلك نعتبر أن السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قد صادقوا بالإجماع على لائحة دعم ومساندة وتزكية مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

مبروك للحكومة، ولنا، وللجزائر (تصفيق).

الآن أسأل السيد الوزير الأول، هل يريد التعقيب قبل نهاية أشغال جلستنا؟

السيد الوزير الأول: أولا، بادئ ذي بدء، أبلغكم بتحية السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، فردا فردا... (تصفيق)... وأشكركم جزيل الشكر على هذه المصادقة لبرنامج حكومتي.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

لا أريد أن أطيل في هذه الكلمة الأخيرة، لكن بودي أن أقول لكم بأن أعضاء حكومتي، هم إطارات ذوو كفاءة عالية، إطارات جزائريون، متكونون في الجزائر، في الجامعات الجزائرية، منهم أساتذة ذوو سمعة عالمية تركوا مختلف نشاطاتهم والتحقوا بهذا البرنامج لإنقاذ بلدهم... (تصفيق)... هم كذلك وطنيون، يحبون وطنهم، هم كذلك نزهاء... (تصفيق)... يريدون المساهمة في بناء هذه الجزائر الجديدة، وعندما نقول الجزائر الجديدة ليس معناه نكران الأعمال التي قام بها أجدادنا وأسلافنا وإخواننا في مختلف مراحل التاريخ المعاصر لبلدنا، لكن أريد أن أوضح نقطة، نحن بشر وقد نخطئ وقد تكون أخطاء كبيرة، لكن في المرحلة الأخيرة ليست أخطاء، بل هي انحرافات خطيرة، هزت وكادت أن تهز بالدولة الوطنية... (تصفيق)... ولذلك هب الشعب الجزائري يوم 22 فبراير من السنة الماضية هبة، أدت بالنظام السابق إلى الذهاب ومغادرة الساحة السياسية، وترك البلاد في معضلة، والحمد لله وبقدرة الله وبفضل

جيشنا الوطني الشعبي المتضامن مع شعبه.. (تصفيق).. وتضامن الشعب الجزائري مع جيشه، استطاعوا أن يجعلوا الجزائر في بر الأمان.

أخواتي، إخواني، هناك ثلاث قيم نسيناها؛ قيمة العمل، يجب أن نرجع إلى قيمة العمل في بلدنا.. (تصفيق).. قيمة حب الوطن، لأن حب الوطن من الإيمان، نسينا بأن هناك شرائح كبيرة من المجتمع، سماها السيد الرئيس «بمناطق الظل» وربما شاهدتموهم في التلفزة اليوم، عند لقائنا مع الولاة، ظواهر كنا نعرفها لكن كنا لا نريد أن نراها أو نتكلم عنها؛ فئات كبيرة من المجتمع الجزائري، أنتم تكلمتم عنها، في قرانا وفي أريافنا تعيش - أقول - في القرون الوسطى، في جزائر 2020، وهم يريدون المعيشة العادية البسيطة، ودائما ما يتكلمون عن الجزائر بالشكل الإيجابي، يتكلمون عن الدولة بالشكل الإيجابي، لا يريدون تهديم بلدهم، كما يريد البعض؛ ولذلك يجب علينا أن نرجع إلى قيمة أخرى وهي قيمة التضامن، التضامن الاجتماعي بصفة عامة بين كل شرائح الجزائريين.

أخيرا، هناك قيمة أيضا قد نسيناها هي قيمة الحق والقانون والعدل، فدولة القانون يجب أن تكون هي القاعدة الأساسية في مجتمعنا.

أختتم بهذه الكلمة، «دولة القانون»، وفقنا الله جميعا لما فيه الخير لبلادنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

مرة أخرى أشكر السيد الوزير الأول على ما قام به طيلة أشغالنا وبصفة خاصة كلمته الأخيرة؛ كما أشكر المساهمة الفعلية والجدية من طرف أعضاء مجلس الأمة، والطروحات الصحيحة والدقيقة حول برنامج الحكومة، لأنه مبدئيا برنامج سياسي لا يقدم أرقاما، ولأنه يعبر عن الالتزامات السياسية لرئيس الجمهورية تجاه الشعب الذي انتخبه، وصادق على تعهدات الرئيس السياسية وبتجسيده بعد ذلك اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ويفسر في الميدان بقرارات وقوانين ومتابعة.

صحيح أن هذه المرحلة كلها أولويات ويبقى علينا اختيار أولوية الأولويات؛ صحيح أن العمل أماننا عمل جبار لكنه

تاريخي في نفس الوقت، وتذكر جميعا منذ سنة، أين كانت الجزائر وأين هي اليوم، وكل المحطات من فيفري الفارط إلى فيفري الحالي، أسبوعا تلو أسبوع، وشهرا بعد شهر، والحراك الذي حيّنه في البداية، والجيش الوطني الشعبي الذي حافظ وحمل الحراك وثقافته وأطروحته والمطالب المعقولة والحقيقية التي عبر عنها، هذا الجيش الوطني الشعبي الذي هو سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، كما أقول دائما، المختلف بذلك عن جيوش دول العالم كجيش فرنسا وأمريكا، لأننا عندما غيرنا تسمية جيش التحرير بُعيد الاستقلال ولكي نبقي على صفته وارتباطه بالتحرير، أوجبنا أن يكون مرتبطا بالوطن والشعب، وقد برهن حقا في هذه المرحلة أنه كذلك.

حقا، كانت هناك صعوبات في المحطات المنصرمة، من العهدة الخامسة إلى تمديد العهدة الرابعة، إلى إلغاء الانتخابات، وقد عشناها جميعا، وطالب الشعب بتطبيق المادة (7) والرجوع إليه، لكي نحترم الدستور ولا نخرج عنه، لأن مرجعيتنا هي الدستور، والحمد لله أجرينا الانتخابات في موعدها وانتخبنا رئيس الجمهورية.

والشيء الجديد الذي نفتخر به في الجزائر وربما هو مقدر في الخارج أكثر مما يقدر في الداخل، أن المترشحين للرئاسيات، بعد فوز الرئيس بالانتخابات، اعترفوا بالنتائج، وهنؤوه بفوزه (تصفيق)؛ وهذه موجودة في بعض البلدان ولكنها سابقة في الجزائر، وتبشر بالخير، وفي مراسيم تنصيب رئيس الجمهورية حضر المترشحون أيضا، وهذا يشرفهم ويشرف الشعب الجزائري وبصفة خاصة في الخارج.

إننا متجهون نحو محطات هامة مباشرة بعد المصادقة على مخطط عمل الحكومة، إلى إعداد الدستور الجديد، والعمل فيه جار، الذي سيمر على البرلمان ثم على الشعب، ونحن نريد بهذا الدستور بناء الدولة الجزائرية الجديدة تكون للجميع، بمواصفاتها وكل واحد منا باتجاهاته يجد مكانه فيها، وقد قلت سابقا إن الدولة يجب أن تكون دار الجميع، وقلتها بالأمازيغية: «ذا خام أتاغ أكل» (تصفيق)؛ والحكم ليس هو الدولة، بل ينبع من رغبة الشعب، وقد يتغير من محطة لأخرى ولكن الدولة لا تتغير، كما قلنا كذلك بأن الدولة لا تزول بزوال الحكم، يأتي حكم أزرق.. حكم أبيض.. المهم الحكم يتغير لكن الدولة تبقى قائمة، وتغير السلطة ليس هو تغير الدولة! (تصفيق)؛ وهذا ما نحن

ماضون إليه، إن شاء الله، يبقى في هذه المحطة وبالنسبة لي أنا وأعوذ بالله من «الأنا» فإنني إذا تشعبت الأمور أرجع دائما إلى التاريخ لأجد الجواب، فتاريخنا مليء بالتجارب، وليس فقط بالآزمات التي كانت موجودة، صحيح كانت آزمات وكنا قد عايشنا التجارب عن كثب، وأحيان أخرى عن بعد، وفي كثير من الأحيان كانت بقرب، وتذكر جميعا الجزائر قبل 1954 وبعد 8 ماي 1945، ففي الخمسينيات من القرن الماضي تشتتت الحركة الوطنية وانقسمت، ولم يعرف المناضلون المخلصون ما هو الاتجاه، فليبيا استقلت العام 1951، وثورة مصر وجمال عبد الناصر في القاهرة، وتونس والمغرب، والجزائر متى؟! ولكن نخبة من المناضلين اجتمعت وهم جماعة ال (22) وتساءلوا: ما العمل؟ وقد تم اجتماع (الستة) بعد فترة أربعة أشهر من اجتماع مجموعة 22، ومن الناحية التاريخية حتى لوقتنا الحالي ماذا فعلوا خلال هذه الفترة (4 أشهر)، وهذا ما أردت الوصول إليه، ولم يكن الإخوة معروفين سياسيا كشخصيات أو نواب، ولكنهم كانوا مناضلين سريين، وقاموا بكل المحاولات ليجدوا من يقود المجموعة، فاخترنا مصالي الحاج الذي كان ببليجيا، وأرسلوا إليه مصطفى بن بولعيد، في جويلية 1954، وقال له إننا شباب نحضر للثورة التي حان حينها، فرفض! وحين رجع مصطفى بن بولعيد قرر الخمسة ألا يكون للثورة زعيم، واستغنوا عن الزعامة التي عوضها بالعمل الجماعي، ولكن لا يمكن القيام بالثورة من غير إشراك منطقة هامة في الجزائر وهي منطقة القبائل، ولا بد من الاتصال بكرم بلقاسم و أوعمران اللذين كانا مع مصالي الحاج وأقنعوهما، فالتحقا بالآخرين وانهقد اجتماع الستة، وأود أن أضيف بأن المهام قسمت وكلف مصطفى بن بولعيد بذلك، وانبثق عن ذلك 05 مناطق، وبحكم ذلك كلف بن بولعيد بمنطقة الأوراس التي لا يمكن أن يتولى تسييرها غيره، بسبب الأسلحة والنظام السري، كما أن كرم بلقاسم لا يمكن أن يكلف إلا بمنطقة القبائل، وأما الإخوة الآخرون وبحكمة ومن أجل رسالة كلف رابح بيطاط بالمجيء من الشرق إلى الوسط، وأن يذهب ديدوش مراد من الوسط إلى الشرق، وابن مهدي من الشرق إلى الغرب، وهذه رسالة للوحدة الوطنية (تصفيق)؛ وتقرر ألا تكون الثورة انتفاضة بل مسلحة، وكان الأوراس بحكم التنظيم السري غير مجند وكانت به أسلحة لا توجد بمناطق أخرى، بحيث يمكن

لشهادتنا الأبرار.

والسلام عليكم؛ والجلسة مرفوعة.
(تصفيق)

رفعت الجلسة في تمام الساعة السادسة مساء

الصمود بالأوراس طويلا، لأن باقي المناطق لا تتوفر على أسلحة كثيرة، كما تقرر أن تعمم الثورة في أول نوفمبر من الغرب إلى الشرق ومن الجنوب إلى الشمال ولو في «علبة سردين» لتعرف فرنسا ذلك، وهذا ما حدث، نوفمبر في كل قطر الجزائر، وتساءل الجميع آنذاك: من فجر الثورة ومن يقف وراءها؟ فليست هي الحركة الوطنية، ولم يعلن عن مسؤوليتها، لا أحد يعلم، وكل واحد كان ينكر علاقته بما يحدث، وحقيقة لا أحد يعلم، وكانت فرنسا حينها تقول إن من فجرها قد جاؤوا من الخارج، وقالت إنهم (فلاقة) (شيوعيون)، وفي 20 أوت 1955، خرج الشعب إلى الشارع في منتصف النهار، وحينها قالت فرنسا إن من يقف وراءها جزائريون خارجون عن القانون، ولكنهم صاروا بعد فترة بمجيء صالح الشجعان لديغول يلقبون (شجعانا)!!

لقد أردت بذكر هذا التاريخ الوصول إلى نقطة هامة وهو نداء كمجاهد لا كرئيس مجلس، كمجاهد عمل بقرب مع أب الثورة مصطفى بن بولعيد (تصفيق)، الذي كان رجلا ذا نظرة بعيدة، يتكلم عن الحاضر والمستقبل، ويوصي ويشير إلى المحطات وإلى تنظيم الكفاح الذي قدر مدته بعشر سنوات، لأن الاستعمار استيطاني ولن يخرج بسهولة من الجزائر، والتواصي بالبقاء على نفس المبدأ، ومن خلال هذا الذي عشناه وسمعناه من رجال أمثال بن بولعيد، أوجه نداء كمجاهد، للإخوة الذين لم يلتحقوا بالحوار، ورئيس الجمهورية مد يده للحراك للتحاور، فيه مبادرات وبدأ الحوار ولكننا نوجه نداء لإخوان منطقة القبائل التي ذهب إليها بن بولعيد قبل نوفمبر 1954، كمسؤولين سياسيين وإطارات وشخصيات وندعوهم للالتحاق بهذا الحوار، فكما اتحدنا لتحرير البلاد، نتحد اليوم لنبني ديمقراطية جديدة ونبني دولة جديدة، وجمهورية جديدة، كلنا اليد في اليد.

(تصفيق)

هذا نداء فكرت فيه أمس فقط، لأنني عرفت الكثير من الرفقاء ومسؤولي هذه الجهة مثل كريم بلقاسم و أوعمران وعبان رمضان وأزوران وعميروش، هذا البطل الذي كنا ندعوه (زبابة الجزائر) تشبيها له بـ (زبابة المكسيكي)؛ فباسم كل هؤلاء أوجه النداء لنوحد صفوفنا ونبني الجزائر جميعا، في إطار ديمقراطية حقيقية وفي إطار الشرعية، والحمد لله عندنا رئيس شرعي نقف معه لأنه مد يده للحوار وهذا ممكن جدا؛ ونتمنى الخير للبلاد وتحيا الجزائر والمجد والخلود

ملحق

أسئلة كتابية

1 - السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد الوزير الأول

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار البرامج المسطرة تم أخذ تدابير تتعلق بتطوير الحظيرة البيداغوجية للتربية وتطوير شبكة المرافق التابعة للمؤسسات المدرسية كالمطاعم وتعزيز النقل المدرسي لاسيما في المناطق النائية، من أجل توفير الظروف المناسبة للتلاميذ المتدربين، بما يسمح بالرفع من تحصيلهم العلمي، والتكفل بكل الجوانب المحيطة بالمدارس الابتدائية من عمليات الصيانة والتوفير الدائم للتدفئة والنقل المدرسي وتوفير الإطعام المدرسي، ومنها زيادة عدد حافلات النقل المدرسي وإنجاز مطاعم مدرسية تتطلب يدا عاملة، كل هذا لازال البرنامج ناقصا ولم يتجسد بصفة فعلية، وذلك بعدم الأخذ بعين الاعتبار التأطير البشري، للعلم أن أغلب بلديات الوطن مازالت تعتمد على عمال الشبكة الاجتماعية وعمال الإدماج المهني، لتسيير المطاعم المدرسية رغم أنهم لا يملكون الخبرة ولم يتلقوا تكويناً في هذا المجال بصرف النظر عن عقودهم المحددة، والأخطر من ذلك يعتمد عليهم لقيادة حافلات النقل المدرسي لنقل التلاميذ مما يشكل خطراً على حياتهم.

ضف إلى ذلك عملية تجميد التوظيف التي مست بلديات الوطن منذ سنة 2014 وتجميد التوظيف حتى في المناصب المالية المحررة بحجة إغفال السنة المالية بسبب تضارب في التعليمات آنذاك التي تتيح وتسمح بالتوظيف في المناصب المحررة، وجعلت الكثير من الإدارات تخسر

هذه المناصب المدونة بمخططات تسيير مواردها البشرية، ورغم احتياجات مصالح البلديات لهذه المناصب لتغطية العجز في مصالحها وفي جميع المهن من السواق والعمال المهنيين والطباخين إلى أعوان الإدارة والتأطير... إلخ. وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات المواطنين، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة لتغطية العجز المسجل في المؤسسات التربوية كالعمال المهنيين والطباخين وسائقي حافلات النقل المدرسي؟

هل هناك إجراءات لرفع التجميد عن التوظيف والترخيص لمصالح البلديات باستغلال المناصب المالية المحررة، والمناصب المالية الشاغرة خلال السنوات الفارطة، بعد إغفال السنة المالية لتغطية العجز المسجل في مصالحها؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم - السيد عضو مجلس الأمة - بتقديم سؤالكم الكتابي إلى السيد الوزير الأول، بخصوص الإجراءات المتخذة لتغطية العجز المسجل في المؤسسات التربوية، متسائلين عن التدابير التي يمكن وضعها قصد رفع التجميد عن التوظيف والترخيص للبلديات باستغلال المناصب المالية المحررة خلال السنة المالية والمناصب الشاغرة في السنوات الفارطة، وعليه يشرفني إعلامكم بما يلي:

سجلت مصالح البلديات على غرار معظم قطاعات الوظيفة العمومية تجميد عمليات التوظيف ابتداء من سنة 2014، تطبيقاً لتعليمات السيد الوزير الأول المتعلقة بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وهذا سعياً إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والتوازنات الكبرى سواء فيما يتعلق بميزانية الدولة أو ميزانيات الجماعات المحلية.

دور فعال في التربية والتعليم وفي صناعة أبناء تعتمد عليهم الدولة الجزائرية في النهوض بها وجعلها دولة قوية متطورة ورائدة بين الأمم.

معالي الوزير،

ولاية عين الدفلى ولاية هامة مثلها مثل كل ولايات الجمهورية، لكن ليس من المعقول أن مناطق موجودة بها لا تحتوي على ثانويات وهل من المعقول أن بلدية مثل بلدية عين التركي لا تحتوي على ثانوية رغم إحتوائها على متوسطتين والتلاميذ يقطعون مسافات كبيرة هناك من يمشي وهناك من يركب في حافلات البلدية المهترئة نحو بلديات أخرى تبعد من 15 كلم إلى 20 كلم عن بلدية عين التركي.

معالي الوزير،

نحن جميعا نريد بناء الأمة والأمة لا تبنى من عدم وإنما من جهود نكرسها في الميدان فنكون جندا في سبيلها وفي سبيل هذا الشعب العظيم.

معالي الوزير، سؤالنا الكتابي هو كالتالي:

متى تنظرون لهذه الولاية وتخصصون لها مشروع بناء ثانوية ببلدية عين التركي؟

هل ستعطون تعليمات صارمة من أجل التكفل بهؤلاء التلاميذ مؤقتا بتدعيمكم البلدية بحافلات نقل جديدة؟ متى ستكون لكم زيارة ميدانية لولاية عين الدفلى للنهوض أكثر بهذا القطاع بالرغم من كل ما شهده من تقدم ملحوظ في الولاية، سواء من حيث نسبة النجاح في البكالوريا والنتائج الباهرة للتلاميذ أو من خلال تدعيمها بالوسائل والإمكانات؟

الجزائر، في 14 جانفي 2020

عمر بورزق

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي، المذكور أعلاه، يشرفني موافاتكم بعناصر الرد التالية:

1 - فيما يخص تسجيل مشروع ثانوية ببلدية عين التركي، ولاية عين الدفلى:

بلغ عدد تلاميذ المرحلة الثانوية بهذه البلدية خلال العام الدراسي 2019 / 2020، 311 تلميذا، يزاولون دراستهم ببلدية مليانة، وهم يتوفرون على النقل المدرسي والإطعام،

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن مصالحنا تحرص على متابعة السير الحسن للمرافق التابعة للمؤسسات التربوية عن طريق كل الوسائل المتاحة، حيث تم الحصول على رخصة استثنائية خلال سنة 2018 من أجل توظيف 45.000 عون في إطار عقود الإدماج الاجتماعي، على مستوى البلديات، من أجل التكفل بالعجز المسجل في الموارد البشرية، كما تم تسجيل 1600 منصب جديد في إطار جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، بالتنسيق مع وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة.

ومن أجل مرافقة هؤلاء المستخدمين في أداء مهامهم وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، أبرمت دائرتنا الوزارية اتفاقية مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين من أجل تكوين الأعوان في المهن المتعلقة بالمطاعم المدرسية، وقد سجلت مصالحنا تكوين 32.369 عوناً والعملية مستمرة، حيث شملت الفئات المعروفة بعنوان «مسير مطعم، رئيس الطباخين، مساعد طباخ، عون مطبخ، نادل، عون مكلف بغسل الأواني وعون نظافة».

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 23 فيفري 2020

كمال بلجود

وزير الداخلية والجماعات المحلية

والتهيئة العمرانية

2 - السيد عمر بورزق

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي وزير التربية،

تحية طيبة وبعد؛

نبارك لكم كسب ثقة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، إثر تعيينكم على رأس قطاع هام جدا خاصة لما له من

3 - السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار الجهود المبذولة من طرف الحكومة في مختلف المجالات سواء الهياكل أو التأطير أو الدعم المدرسي، لتحسين ظروف التمدرس عبر كامل التراب الوطني، وفي هذا السياق يعرف قطاع التربية بولاية الجلفة عديد المشاكل في التسيير لاسيما بمديرية التربية بالولاية، حيث إنه وبعد تعيين الوافد الجديد وبعد مباشرة مهامهم وإجراء حركة على مستوى المصالح والمكاتب للسير الحسن لهذا المرفق الهام، إلا أنه لقي مقاومة من طرف المعنيين ورفضوا التخلي إلا بصعوبة عن مناصبهم ومكاتبهم مستخلفيهم بمساندة داخلية من بعض زملائهم وحتى من بعض الموظفين في الإدارة المركزية محاولة منهم لإبقاء الأمر على حاله، مما يتطلب من قطاعكم الوزاري النظر بجدية في الموضوع ومرافقة المدير الجديد وتمكينه من إجراء إصلاح على مستوى المديرية وتعيين كفاءات نزيهة لإخراج القطاع من هذه الوضعية، وإن بقي الأمر هكذا لا يمكن تغيير أي شيء في واقع تسيير قطاع التربية بالولاية الذي يعد أحد الأسباب التي انعكست سلباً على الأداء التربوي والتحصيل العلمي والنتائج على حد سواء، حيث تسجل الولاية كل سنة التذلل في الترتيب في الامتحانات النهائية، كما يعرف القطاع نقصاً في الهياكل كأقسام توسعة ومتوسطات وثانويات للقضاء على الاكتظاظ وتحسين ظروف التمدرس، وقدم ونقص التجهيزات اللازمة والضرورية للتدريس كذلك أثرت على الأداء التربوي، كما أن نقص اعتمادات الصيانة للمؤسسات لاسيما طور المتوسط والثانوي كذلك أعاقت تحسين ظروف التمدرس، كل هذا ساهم في ضعف النتائج المسجلة وغير المرضية، وهذه النقائص نتيجة تراكمات

وبالنسبة لتسجيل مشروع إنجاز ثانوية ببلدية عين التركي، فهو يخضع لمعايير الخريطة المدرسية التي تتبعها من حيث عدد التلاميذ والأولويات بين الولايات وكذا الأولوية بين بلديات الولاية نفسها.

ويمكن النظر في مقترحكم هذا خلال برامج لاحقة.

2 - فيما يخص النقل المدرسي بالولاية:

إن النقل المدرسي يعتبر وسيلة من وسائل الدعم التربوي، حيث يساهم في تشجيع تدرس التلاميذ، خاصة الإناث منهم القاطنين في أماكن بعيدة عن مؤسساتهم التربوية، كما يؤدي إلى تحسين المردود التربوي والحد من الفوارق الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص والقضاء على التهميش بين المتدربين ومحاربة التسرب المدرسي، لذلك شدد السيد رئيس الجمهورية خلال لقاء الحكومة بالولاية المنعقد يومي 16 و17 من شهر فيفري الجاري بقصر الأمم ببنادي الصنوبر، على ضرورة توفيره وفك العزلة عن المناطق النائية.

وتتوفر حظيرة النقل المدرسي، حالياً، على 8.196 حافلة، وفرت منها الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية 5.202 فيما وفرت الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني 2.994 حافلة. أما في ولاية عين الدفلى، فيقدر عدد حافلات النقل المدرسي بـ 431 حافلة، وفرت منها الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية 386 فيما وفرت الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني 2994 حافلة، ليبلغ عدد التلاميذ المستفيدين منها 28.804. صحيح أن كل الجهود المبذولة لم تغط بعد كل الاحتياجات، ولكن الدوائر الوزارية المعنية بتوفير النقل المدرسي عازمة على تحقيق الأهداف في هذا المجال، تنفيذاً لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.

3 - فيما يخص برمجة زيارة للولاية:

إننا نولي عناية خاصة للعمل الجوّاري، ونحن بصدد إعداد رزنامة للزيارات الميدانية للوقوف على واقع القطاع في مختلف ولايات الوطن وسيكون لولاية عين الدفلى نصيب من ذلك، إن شاء الله.

الجزائر، في 5 مارس 2020

محمد واجعوط

وزير التربية الوطنية

التمدرس بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المعنية.
(2) بخصوص الإجراءات المتخذة لوضع قطيعة مع الممارسات الماضية بمديرية التربية:
إن العمل جار لمعالجة الاختلالات الموجودة على مستوى مصالح مديرية التربية ومن ثمة، تحسين الخدمة العمومية أمام الموظفين والشركاء الاجتماعيين وكافة أفراد الجماعة التربوية.
تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 مارس 2020

محمد واجعوط
وزير التربية الوطنية

لسنوات ولم تعالج في وقتها، وإليك بعض المعطيات حول قطاع التربية بالولاية:

عدد الأساتذة بالأطوار التعليمية الثلاثة	عدد التلاميذ المتمدرسين				عدد المؤسسات التربوية		
	ثانوي	متوسط	ابتدائي	تحضيري	ثانوية	متوسطة	ابتدائية
12992	34181	90743	146820	12700	72	118	564

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان ولاية الجلفة نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة لتحسين ظروف التمدريس كالقضاء على الاكتظاظ وتوفير المقاعد البيداغوجية لكل متعلم في المراحل التعليمية الثلاث، وكذا تخصيص اعتمادات التجهيز والصيانة لتحسين ظروف التمدريس؟
ما هي الإجراءات المتخذة لوضع قطيعة مع الممارسات الماضية بمديرية التربية وتعيين كفاءات وإطارات نزيهة لنهوض بالقطاع على مستوى الولاية؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الرد التالية:

(1) بخصوص الإجراءات المتخذة لتحسين ظروف التمدريس:

بعد تعيين مدير التربية على رأس القطاع بالولاية، تمثلت الأولوية في القيام بتشخيص دقيق للنقائص البيداغوجية والتعليمية للأطوار التعليمية الثلاث والذي أظهر الحاجة الماسة لأقسام التوسعة، وهي 196 قسما للتعليم الابتدائي، 126 قسما للتعليم المتوسط و30 قسما للتعليم الثانوي، وهذا للقضاء على الاكتظاظ ونظام الدوامين، بالإضافة إلى ضرورة رصد أغلفة مالية للتكفل بترميم المؤسسات التعليمية وإعادة تجديد التجهيزات التربوية والإدارية. وعلى ضوء هذا التشخيص، عملت وزارة التربية الوطنية على المرافعة لدى الجهات المعنية قصد توفير الموارد المالية اللازمة ومعالجة النقائص وإيجاد الحلول المناسبة لتحسين ظروف

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 22 رجب 1441
الموافق 17 مارس 2020

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587